الأمم المتحدة

A/72/340 (Part I)

الجمعية العامة

Distr.: General
16 August 2017
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Spanish

الدورة الثانية والسبعون

البندان ٩٦ و ١٠٣ من جدول الأعمال المؤقت*

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – ملاحظات ٣

ثالثا – الردود الواردة من الحكومات ٥

بروني دار السلام ٥

كندا ٦

الصين ٧

كولومبيا ٨

كوبا ٨

إكوادور ٩

السلفادور ١٠

إيران (جمهورية – الإسلامية) ١٠

* A/72/150.

130917 070917 17-14143 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

إسرائيل ١٣
الأردن ١٤
لبنان ١٥
مدغشقر ١٥
المكسيك ١٦
باراغواي ١٧
الجمهورية العربية السورية ١٧
أوكرانيا ٢٠
رابعا – الردّ الوارد من الاتحاد الأوروبي ٢٠

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ١٠ من قرارها ٢٩/٧١ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقا للفقرة ٧ من قرارها ٣٠/٤٦، واضعا في اعتباره تطور الحالة في المنطقة، وأن يلتمس آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/435) أو غير ذلك من التدابير ذات الصلة، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وبموجب الفقرة ١١ من القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. وهذا التقرير مقدّم عملاً بذلك الطلب.

٢ – وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، أرسل مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء يلفت فيها انتباهها إلى الفقرتين ١٠ و ١١ من قرار الجمعية العامة ٢٩/٧١ ويلتمس وجهات نظرها بشأن هذه المسألة. وأعقب ذلك مذكرة شفوية ثانية مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وستنشر الردود الإضافية التي وردت بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧ على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي قدمت بها فقط[(١)].

٣ – وترد في الفرع الثالث من هذا التقرير الردود الواردة من حكومات الأردن، وإسرائيل، وإكوادور، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباراغواي، وبروني دار السلام، والجمهورية العربية السورية، والسلفادور، والصين، وكندا، وكوبا، وكولومبيا، ولبنان، ومدغشقر، والمكسيك. وقد ورد رد من الاتحاد الأوروبي ويرد نصه في الفرع الرابع، وذلك وفقا للطرائق المبينة في قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٥.

ثانيا – ملاحظات

٤ – منذ انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، الذي لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية موضوعية، واصل الأمين العام، إلى جانب الدول الثلاث الراعية لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، وهي الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، استكشاف سبل جمع دول الشرق الأوسط مرة أخرى معا لالتماس سبيل مشترك للتقدم نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. كما سعت دول المنطقة بنشاط إلى القيام بمبادرات ومقترحات جديدة تهدف إلى إعادة تنشيط التقدم نحو إنشاء هذه المنطقة.

٥ – وفي الدورة الستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اتخذت الدول خطوات للحفاظ على مناخ سياسي إيجابي دعما لمفهوم عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وفي حين تابعت الدول العربية الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية طلبا سابقا يتمثل في

(١) www.un.org/disarmament/.

إدراج بند على جدول الأعمال بعنوان ”القدرات النووية الإسرائيلية“، اختارت هذه الدول نفسها عدم إعادة تقديم قرار في إطار هذا البند للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٣. وقد رحبت إسرائيل بالقرار بوصفه خطوة إيجابية وأعربت عن أملها في أن يشكل ذلك طريقا إلى الأمام نحو الحوار الإقليمي الهادف في المستقبل.

٦ - وفي الجلسات التي عقدتها اللجنة الأولى خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، واصلت الدول الاعراب عن تأييدها للدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وقررت الدول العربية في نهاية المطاف الإبقاء على إشارةٍ إلى عقد المؤتمر في قرارها السنوي بشأن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، وآخرها القرار ٨٣/٧١. وألقى الاتحاد الروسي بيانا مشتركا بالنيابة عن الدول الثلاث الراعية لقرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، رحبت فيه تلك الدول، في جملة أمور، بقرار جامعة الدول العربية تشكيل لجنة خبراء رفيعة المستوى لدراسة مسألة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وأعربت فيه عن اقتناعها بأن عقد مؤتمر أولي بشأن إنشاء المنطقة لا يزال هدفا قابلا للتحقيق وجديرا بالاهتمام. وعلاوة على ذلك، أكدت ضرورة إجراء حوار مباشر وجامع يشمل دول المنطقة تحقيقا لهذه الغاية، وشجعت تلك الدول على دراسة العوامل التي حالت دون عقد المؤتمر على النحو الذي قرره مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أنشأت جامعة الدول العربية فريق الحكماء المعني بالمسائل المتعلقة بمنع التسلح وعدم الانتشار، عملا بقرار وزراء خارجية جامعة الدول العربية الصادر في ١١ آذار/مارس ٢٠١٦. وتتمثل ولاية الفريق في مواصلة دراسة وضع استراتيجية من جانب جامعة الدول العربية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في سياق موقف الدول العربية بشأن عدم الانتشار النووي. وقدم الفريق الذي ترأسه تركي بن فيصل آل سعود من المملكة العربية السعودية والذي ضم ما مجموعه عشرة أعضاء، تقريرها قبل الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

٨ - وكانت الدورة الأولى لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ التي عقدت في فيينا في الفترة من ٢ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧، أول فرصة تتاح للدول الأطراف في المعاهدة منذ انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ للنظر في كيفية المضي قدما في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وواصلت معظم الدول تأييد مفهوم عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على الرغم من انقضاء التكليف الذي اتُفق عليه في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وقدم الاتحاد الروسي مقترحا جديدا لعملية تحضيرية ترمي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الطرائق التنظيمية للمؤتمر المعني بإنشاء هذه المنطقة. وأعربت الدول العربية عن آراء مختلفة بشأن سبل المضي قدما، حيث أصدرت ١٢ دولة عربية ورقة عمل مشتركة جددت فيها دعمها لعقد مؤتمر، وأصدرت مصر ورقة عمل دعت فيها الدول الراعية لقرار عام ١٩٩٥ إلى اقتراح آلية جديدة لتنفيذه.

٩ - ومنذ التقرير السابق للأمين العام، واستناداً إلى أن قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، واصلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة عملهما المشترك نحو التدمير الكامل

لبرنامج الأسلحة الكيميائية المعلن عنه في الجمهورية العربية السورية. ويُسهم هذا العمل، في جملة أمور، في تحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ومن الضروري استمرار التعاون بين حكومة الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واستئناف المشاورات بينهما لحل جميع المسائل التي لم تحسم بعد المتصلة بإعلان سورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإن التقارير المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية مزعجة للغاية، ولا سيما تأكيد بعثة تقصي الحقائق في سورية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية استخدام الأسلحة الكيميائية في أم حوش في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وفي خان شيخون في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، فإن تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣١٩ (٢٠١٦) هو موضع ترحيب.

١٠ - ولا يزال عقد مؤتمر تحضره جميع دول المنطقة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يحظى بالتأييد. ومن المؤسف أن آراء دول المنطقة، منذ التقرير السابق للأمين العام بشأن هذه المسألة، لم تتقارب بشأن مسار يتفق عليه الطرفان ويؤدي إلى إنشاء المنطقة. ولا يزال الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح على استعداد لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز ومواصلة الحوار الإقليمي الشامل واللازم لإنشاء المنطقة.

١١ - ومن شأن تهيئة الظروف الأمنية المستقرة والتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط في نهاية المطاف أن يُسهما في عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الأطراف المعنية داخل المنطقة وخارجها أن تسعى إلى تهيئة هذه الظروف. وعلاوة على ذلك، لا تزال الأمم المتحدة مستعدة لتقديم أي مساعدة في هذا الصدد. وفي هذا السياق، فإن استمرار انعدام فرص التسوية السلمية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني والعراقيل المتزايدة التي تعيق تحقيق حل الدولتين أمران يثيران بالغ القلق. فحلُّ الدولتين هو الطريقة الواقعية الوحيدة للتوصل إلى وضع حد للنزاع، وحد للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وحل لجميع قضايا الوضع النهائي - بما في ذلك القدس والحدود واللاجئون والأمن - وإنشاء دولة فلسطين ذات سيادة ومستقلة ومتصلة المناطق ولها أسباب البقاء وتعيش في سلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل الآمنة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات السابقة، ومبادئ مدريد وخارطة الطريق الرباعية. وفي هذا الصدد، تؤكد الأمم المتحدة من جديد التزامها القوي بالتوصل إلى سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط، وتشدد على أهمية مبادرة السلام العربية.

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تؤيد بروني دار السلام بقوة الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والعالمي الرامية لعدم انتشار الأسلحة المصنفة كأسلحة دمار شامل ونزعها بالكامل بما يتفق مع الالتزامات الدولية والإقليمية (وبالتحديد رابطة أمم جنوب شرق آسيا) بشأن هذه المسائل. وإن انتهاج سياسة خارجية تدعم بقوة

المعايير الدولية والسلم والأمن، وتضمن عدم وجود أسلحة نووية في المناطق المضطربة في الشرق الأوسط، هو أمر مؤاتٍ لتحقيق الأهداف الدولية لبروني دار السلام.

وتقيم بروني دار السلام علاقات ودية مع العديد من بلدان الشرق الأوسط، وتربطها علاقات في مجال الدفاع مع بلدان مثل الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وعُمان، والمملكة العربية السعودية. وتشارك بروني دار السلام أيضاً بنشاط في نشر أفراد من القوات المسلحة الملكية لبروني في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في لبنان. وفي ضوء هذه العلاقات، لا تزال بروني دار السلام ملتزمة بدعم الاتفاقات والمعاهدات الرامية إلى الحد بفعالية من خطر الأسلحة النووية، وسعت دائما إلى تشجيع توخي الشفافية، وبناء الثقة، والجهود المتعددة الأطراف بشأن القضايا ذات الصلة.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧]

أيدت كندا، في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، القرار ٢٩/٧١ الذي دعت فيه الجمعية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وكندا ملتزمة بالنهوض بنتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، بما في ذلك عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتشجع كندا جميع أصحاب المصلحة المعنيين على التوصل إلى طرائق عقد المؤتمر وضمان نجاحه، على أن تحضره جميع الدول في المنطقة على أساس ترتيبات تتوصل إليها بحرية. فإنشاء أي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل أمر لا بد أن تتفاوض بشأنه دول المنطقة تحقيقا لمصلحتها، تدعمها في ذلك، عند الطلب، جهات فاعلة أخرى.

ولا تزال كندا تدعو إلى انضمام جميع دول الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتثال لها تماما، وإلى انضمام سائر الدول غير الأطراف في المعاهدة إليها بوصفها دولا غير حائزة لأسلحة نووية. وكتدبير من تدابير بناء الثقة قبل تحقيق هذه الغاية النهائية، تدعو كندا أيضا تلك الدول نفسها إلى أن تفصل بين دورتي الوقود المدني والوقود العسكري لديها، وإلى أن تُخضع جميع أنشطتها النووية المدنية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذه البيانات تتسق مع سياسات كندا وإجراءاتها بما ذلك سجل تصويتها على القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

وتقر كندا بتزايد اهتمام دول الشرق الأوسط الأطراف في المعاهدة بالطاقة النووية وترحب بما أعلنه عدد من تلك الدول من إطلاق مبادرات جديدة في هذا المجال. وإذ نرحب بهذه المبادرات، نشير إلى أن جميع برامج الطاقة النووية ينبغي أن تكون مصحوبة بأقوى الالتزامات بشأن عدم الانتشار النووي والأمن النووي والسلامة النووية.

وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فقد شاركت كندا خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في تقديم القرار ٨٦/٧١، وشاركت كذلك في تقديم قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) الذي اتخذه المجلس في كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٦، وهي تواصل تشجيع جميع دول المنطقة، ولا سيما الدول المدرجة أسماؤها في المرفق ٢ للمعاهدة، على التصديق على المعاهدة كتدبير من تدابير بناء الثقة والأمن.

الصين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧]

عملا بقرار الجمعية العامة ٧١/٢٩، تود الحكومة الصينية أن تُعبِّر عن وجهات نظرها المبينة أدناه بشأن التدابير التي تيسر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، سوف يساعد على منع انتشار الأسلحة النووية، وتخفيف التوتر في المنطقة وتعزيز السلام والأمن في المنطقة والعالم. وبينما يعمل المجتمع الدولي على تعزيز المصالحة والتعاون بين بلدان الشرق الأوسط وتيسير عملية السلام في الشرق الأوسط، ينبغي له أن يولي اهتماما كبيرا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وأن يدعم الجهود الرامية إلى إنشائها.

وينبغي لجميع البلدان أن تعمل بكل جد على تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، والأحكام ذات الصلة الواردة في الوثيقتين الختاميتين لمؤتمري الاستعراض في عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠ على التوالي.

وينبغي للدول المعنية في الشرق الأوسط أن توقِّع اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تصدِّق عليه. وينبغي لإسرائيل أن تنضم إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية وأن تفي بالتزاماتها بصدق، وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تشجيع الدول المعنية على توقيع البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات الشاملة، والتصديق عليها.

ووفقا لخطة عمل المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كان ينبغي عقد المؤتمر الدولي المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢. ومن دواعي الأسف أن الاجتماع لم يعقد حتى الآن، الأمر الذي أدى إلى عدم جدوى المؤتمر الاستعراضي التاسع. ولا يمكن تأخير عقد الاجتماع إلى ما لا نهاية.

وتدعو الصين إلى عقد المؤتمر الدولي المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في وقت قريب، مع ضمان المشاركة الشاملة لجميع الدول في المنطقة. وأثناء عملية الاستعراض الجديدة لمعاهدة عدم الانتشار، ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تثبت إرادتها السياسية بشكل كامل وأن تعتمد تدابير مرنة لكسر الجمود.

والصين مستعدة للمشاركة بنشاط في العملية ذات الصلة، ولتقديم كل الدعم اللازم للمساهمة في التعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ويحدونا الأمل في أن تُدرج وجهات النظر المذكورة أعلاه في التقرير ذي الصلة للأمين العام.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

لقد دعت كولومبيا إلى نزع السلاح العام الكامل، كما دعت إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبارها إسهاما في السلم والأمن العالميين، وأيدت المبادرات القائمة في مجال عدم الانتشار.

وتولي كولومبيا أهمية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حيثما لا توجد، وفقا للمبادئ العامة والمبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئة نزع السلاح (A/54/42).

ولقد أيدت كولومبيا، كالعادة، القرار الأخير المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، والذي قدم في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

وفي إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، صوتت كولومبيا مؤيدة للقرار المتعلق بتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، الذي جرت العادة على عرضه في المؤتمر العام للوكالة.

وتؤيد كولومبيا الانعقاد الفوري لمؤتمر يعالج مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، وفقا للقرار المتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

لا تمتلك كوبا أي نوع من أسلحة الدمار الشامل ولا تنوي امتلاكها، وتؤيد بشدة حظر هذه الأسلحة وإزالتها على نحو شامل وكامل.

ولقد حافظت كوبا على موقف ثابت في مناهضة الإرهاب، أعربت عنه من خلال تصديقها على ١٨ اتفاقية من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بما فيها الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي المشار إليها بصريح العبارة في قرار الجمعية العامة ٣٨/٧١.

وبهدف التأكد من عدم ارتكاب أي عمل من الأعمال الإرهابية في أي شكل من أشكالها أو مظاهرها في كوبا، اعتُمدت تدابير تشريعية وإدارية ومؤسسية تشمل أحكاما تحول دون حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد والتكنولوجيات المتصلة بتصنيعها.

أما القانون رقم ٩٣ (قانون مكافحة الإرهاب)، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والذي تم تعديله بالمرسوم التشريعي رقم ٣١٦ لعام ٢٠١٣، وكذلك المرسوم التشريعي رقم ٣١٧ لعام ٢٠١٣ بشأن منع وكشف المعاملات المتصلة بغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وانتشار الأسلحة، وتحركات رؤوس الأموال غير المشروعة، فقد عززا كلاهما التدابير التي اتخذناها لمنع استخدام بلدنا كقناة لحصول الإرهابيين على مثل هذه الأسلحة أو مكوناتها.

ولا بد أن تتسم الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب بالعالمية، كما يجب أن تتضمن اتفاقا متعدد الأطراف، يتم التوصل إليه من خلال تعاون دولي فعال حقا، لمنع جميع أعمال الإرهاب ومكافحتها، على أساس من الاحترام الصارم للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. فالمبادرات الانتقائية والتمييزية التي تروج لها مجموعات من البلدان خارج الإطار المتعدد الأطراف لا تسهم بأي حال من الأحوال في الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في جميع جوانب مكافحة أسلحة الدمار الشامل، بل إنها تضعف ذلك الدور.

وتؤدي الجمعية العامة والمعاهدات المتعددة الأطراف القائمة بشأن أسلحة الدمار الشامل دورا محوريا في معالجة المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وما من تدبير اتخذه مجلس الأمن يمكن أن يقوض ذلك الدور. وعلى هذا الأساس، تعلق كوبا أهمية كبيرة على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، باعتبارها صكا ينبغي أن تسترشد به جهود مكافحة هذا البلاء على الصعيد العالمي.

والطريقة الوحيدة الفعالة لوقف حيازة الأسلحة النووية واستخدامها، بما في ذلك من قِبل الإرهابيين، هي من خلال حظر هذه الأسلحة والتخلص منها بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها. وما دامت أسلحة الدمار الشامل موجودة، فثمة تهديد يتربص بالسلم والأمن الدوليين.

وسيشكل تدمير جميع فئات الأسلحة الكيميائية في أقصر وقت ممكن أكبر مساهمة يمكن أن تسهم بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجهود الدولية المبذولة لمنع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين.

ومن الأهمية بمكان اعتماد بروتوكولٍ ملزمٍ قانونا يُعززُ اتفاقيةَ حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة بطريقة شاملة ومتوازنة، ويتضمنُ عناصرَ التعاون الدولي والمساعدة والتحقق، وذلك من أجل استبعاد إمكانية أي استخدام للعوامل البكتريولوجية والتكسينية كأسلحة.

وتشكل المفاوضات الجارية بشأن وضع صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، بغية القضاء التام عليها، خطوة هامة صوب نزع السلاح النووي.

ولم تسمح كوبا قط، ولن تسمح أبدا، بأن يتم في أراضيها ارتكاب أعمال إرهابية من أي نوع ضد أي دولة، أو التخطيط لها أو تمويلها. وهي تؤكد مجددا إدانتها القاطعة لجميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها، أيا كان مرتكبها، وأيا كان من تستهدفه، وأينما ارتكبت، وأيا كانت دوافعها، وبما يشمل إرهاب الدولة.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]
[٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧]

تدعو إكوادور، وفقا لالتزامها بالسلام وتمشيا مع المادة ٤١٥ من دستورها، إلى حل المنازعات بالوسائل السلمية وترفض أي نوع من التهديد باللجوء إلى القوة أو استعمالها لتسوية هذه المنازعات. وتدين أيضا استحداث أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، كانت إكوادور أحد بلدان أمريكا اللاتينية الخمسة التي وقَّعت على إعلان عام ١٩٦٣ الذي أفضى إلى التفاوض على معاهدة حظر

الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشأت أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية في العالم.

ورحبت إكوادور بإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم (أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا، وآسيا الوسطى، ومنغوليا) لأنها تعتقد أن الوعي بعدم مشروعية استخدام هذه الأسلحة سيتعزز، بالنظر إلى الإعلان عن المزيد من الأقاليم الخالية من الأسلحة النووية، مما سيسهم إسهاما ملموسا في بناء عالم أكثر أمنا. ونتيجة لذلك، تعرب عن أسفها لعدم عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠.

وتعرب إكوادور عن اقتناعها بأن التدابير الرامية إلى النهوض بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يجب أن تقوم على أساس الحوار والإرادة السياسية للبلدان المعنية، ولذا تكرر نداءها للشروع، في أقرب وقت ممكن، في إجراء مفاوضات تؤدي إلى إنشاء هذه المنطقة.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧]

فيما يتصل بالوفاء بالالتزامات تجاه الأمم المتحدة بموجب القرارات المتعلقة بالأسلحة النووية، فإن ترسانة القوات المسلحة للسلفادور لا تحتوي على نوع السلاح المشار إليه في تلك القرارات. بيد أن بلدنا، بوصفه دولة عضوة، يؤيد مبادرات الأمم المتحدة وجهودها الرامية إلى تعزيز تدابير حماية البيئة في اتفاقات تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي والتدابير الأخرى التي تسهم في عدم انتشار الأسلحة النووية وحظرها.

إيران (جمهورية – الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧]

كانت إيران أول من اقترح فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ١٩٧٤. وتشير هذه المبادرة إلى التزام إيران منذ أمد طويل بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، بوسائل تشمل على وجه الخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة المضطربة.

وقد دأبت الجمعية العامة، منذ عام ١٩٨٠، على اتخاذ قرارات سنوية تستند إلى توافق الآراء وتدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو ما يدل على الأهمية الخاصة التي يوليها المجتمع الدولي لتحقيق هذه الفكرة النبيلة. وتشير أيضا إعادة تأكيد الجمعية العامة، في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة، على أهمية إنشاء هذه المنطقة إلى أن هذه المبادرة تحظى بتأييد عالمي قوي منذ أمد بعيد.

وعلاوة على ذلك، فإن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد سلطت الضوء في مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة التي عقدتها، على إنشاء تلك المنطقة في الشرق الأوسط باعتباره

مسألة ذات أولوية. وقيام مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها المعقود في عام ١٩٩٥ باتخاذ قرار منفصل بشأن الشرق الأوسط بوصفه جزءا أساسيا لا يتجزأ من مجموعة التدابير التي بُني عليها تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، إنما هو دليل على ما توليه الأطراف في المعاهدة من أهمية حاسمة لتحقيق هذا الهدف.

ويضاف إلى ذلك أن مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ لاحظ أن كل بلدان المنطقة، باستثناء إسرائيل، أصبحت من الدول الأطراف في المعاهدة، وأكّد مجددا في الوقت نفسه ''أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية لاتفاق الضمانات الشاملة الذي تتعهده الوكالة الدولية للطاقة الذرية'' لتحقيق الهدف المتمثل في الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط ولتمهيد الطريق إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وفي خطوة هامة لمتابعة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، قرر مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ بالإجماع عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وقد حظي هذا القرار بتأييد كبير من المجتمع الدولي، وبُذلت جهود كبيرة لإنجاح عقد المؤتمر في هلسنكي في أواخر عام ٢٠١٢. وأعربت جمهورية إيران الإسلامية عن آرائها، بسبل منها إجراء عدة جولات تشاورية مع الميسِّر، في المسائل المتصلة بتنظيم المؤتمر وأعلنت سلفاً عن استعدادها للمشاركة فيه.

غير أن مؤتمر هلسنكي، مع الأسف، لم يُعقد حسبما تقرر لا لشيء إلا لرفض النظام الإسرائيلي حضور المؤتمر. والأدهى من ذلك أن اقتراح ''تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بمهمة عقد المؤتمر في موعد أقصاه ١ آذار/مارس ٢٠١٦''، الذي قُدم خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ والذي حظي بتأييد جميع الدول الأعضاء تقريبا، قوبل بالرفض من قِبل الولايات المتحدة، مما أدى إلى إخفاق مؤتمر الاستعراض. وبعد مؤتمر الاستعراض مباشرة، وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي الشكر إلى المسؤولين في الولايات المتحدة لاتخاذهم هذا الموقف. ولا يعد هذا دليلا واضحا فحسب على النفاق الذي تتسم به سياسات الولايات المتحدة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وكذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ولكنه يثبت أيضا أن الولايات المتحدة تتجاهل بسهولة آراء جميع الأطراف تقريبا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا لشيء إلا لاسترضاء النظام الإسرائيلي، وهو النظام الوحيد الذي ليس طرفا في هذه المعاهدة في الشرق الأوسط. وسيؤدي هذا النوع من المكافأة في الواقع إلى تحفيز النظام الإسرائيلي، وهو الوحيد من خارج المعاهدة، على أن يُبقي بعناد على الوضع القائم، وأن يستمر في تهديد جيرانه والمنطقة وتحدي دعوات المجتمع الدولي المتكررة إلى الامتثال للمبادئ والأعراف الدولية.

ورغم الدعوة العالمية المستمرة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لم يُحرز حتى الآن أي تقدم صوب إنشاء هذه المنطقة بسبب السياسة المتعنتة التي يتبعها النظام الإسرائيلي، بما في ذلك رفضه الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآته النووية غير المشمولة بالضمانات لاتفاق الضمانات الشاملة الذي تتعهده الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن الواضح تماما أن السياسات العدوانية والتوسعية التي يتبعها النظام الإسرائيلي – ومن الأمثلة عليها الهجمات الوحشية التي شنها في السنوات الأخيرة على لبنان وقطاع غزة والجمهورية العربية السورية وبلدان خارج المنطقة، وترسانته الهائلة من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك عدم تقيده بالقانون الدولي – هي مصادر التهديدات الخطيرة المحدقة بالسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. والواقع أن النظام الإسرائيلي هو العقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وهذا الرأي تشاطره الغالبية العظمى من الدول الأعضاء. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن المشاركين في المؤتمر السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في طهران في الفترة من ٢٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، ”أعربوا عن قلقهم البالغ من امتلاك إسرائيل القدرة النووية الذي يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى، وأدانوا إسرائيل لاستمرارها في تطوير وتخزين ترسانات نووية“. ورأى المشاركون ”أنه لا مجال لتحقيق الاستقرار في المنطقة في ظل استمرار وجود تفاوتات كبيرة في القدرات العسكرية تتمثل بصورة خاصة في امتلاك أحد الأطراف لأسلحة نووية تمكنه من تهديد جيرانه والمنطقة“. وقد أعيد تأكيد هذا الموقف أيضا في مؤتمر القمة السابع عشر لحركة عدم الانحياز (جزيرة مارغريتا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦).

وفي ضوء ذلك، ومن أجل تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيه، ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما الدول المودَعة لديها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي أيضا الدول المشاركة في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وكذلك الاتحاد الأوروبي، أن يمارس أقصى الضغوط على النظام الإسرائيلي لحمله على الانضمام، دون أي شرط مسبق أو مزيد من التأخير، إلى جميع الصكوك الدولية الملزمة قانونا التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كطرف غير حائز للأسلحة النووية، وعلى إخضاع جميع مرافقه وأنشطته النووية لاتفاق الضمانات الشاملة الذي تتعهده الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد برهنت جمهورية إيران الإسلامية من جانبها، من خلال التصديق على جميع المعاهدات الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، ألا وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، والتنفيذ الكامل لأحكامها، على ثبات نيتها دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وهذه الالتزامات القانونية يجري إنفاذها أيضا بسياسات قوية على أعلى مستوى. وأحد الأمثلة في هذا الصدد الكلمة التي أدلى بها المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية، آية الله خامنئي، في مؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، والتي قال فيها:

> ”إن السلام والأمن الدوليين من بين المسائل الحيوية في عالم اليوم وإن القضاء على أسلحة الدمار الشامل الكارثية ضرورةٌ مُلحة، ومطلب عالمي وترى جمهورية إيران الإسلامية أن استخدام الأسلحة النووية والكيميائية، والأسلحة المماثلة لها، ذنب كبير لا يغتفر. ولقد اقترحنا فكرة ’جعل الشرق الأوسط خاليا من الأسلحة النووية‘ ونحن ملتزمون بها“.

وبالإضافة إلى ذلك، لم تدخر جمهورية إيران الإسلامية جهدا في دعم الخطوات المجدية الرامية إلى إحراز تقدم صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والمتخذة في المحافل الدولية المناسبة، بما فيها مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ والدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ (فيينا، من ٢ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧). وستظل جمهورية إيران الإسلامية تؤيد بقوة إنشاء هذه المنطقة باتخاذ التدابير العملية اللازمة لتحقيق ذلك الغرض.

إسرائيل

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧]

إن الشرق الأوسط منطقة محفوفة بالحروب والصراعات والأعمال القتالية والمعاناة الإنسانية لسنوات عديدة. وفي الآونة الأخيرة، فقد تزايد عدم استقرارها واضطرابها، مع تفكك أقاليم وطنية، وازدياد المناطق الخاضعة جزئيا أو كليا لسيطرة المنظمات الإرهابية، واستفحال انتشار الأسلحة التقليدية وتحويلها إلى جهات من الدول ومن غير الدول، بما في ذلك الأسلحة المتطورة، وأهم ما في ذلك، انتشار استخدام الأسلحة الكيميائية بما يتنافى مع المعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن، فضلا عن سعي دول في المنطقة إلى امتلاك الأسلحة النووية.

وكان استخدام الأسلحة الكيميائية الذي قامت به دولة طرف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة قبل انضمامها إلى الاتفاقية وبعده، قد حفز المنظمات الإرهابية في المنطقة على أن تحذو حذوها وتقوم بتطوير الأسلحة الكيميائية، فضلا عن استخدامها. وكانت القاعدة المطلقة ضد استخدام الأسلحة الكيميائية قد تعرضت للتآكل والتحدي مرارا وتكرارا، وحتى الآن كان ذلك في ظل الإفلات من العقاب.

وإزاء هذه الخلفية القاتمة، يتضح لماذا تواصل إسرائيل التأكيد على ضرورة إجراء حوار مباشر ومستدام بين جميع الدول الإقليمية للتصدي للمجموعة الواسعة من التهديدات والتحديات الأمنية. والحوار الإقليمي من هذا القبيل، المستند إلى مبدأ توافق الآراء، وهو مبدأ مقبول على نطاق واسع، يجب أن يكون منبثقا حصرا من المنطقة وأن يعالج شواغل جميع الدول الإقليمية على قدم المساواة وبطريقة شاملة للجميع. والاتصال المباشر، إلى جانب بث الاطمئنان وبناء الثقة، هي شروط أساسية مسبقة لأي حوار ذي مغزى ولأي محاولة لإيجاد نموذج أمني جديد في المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل قد وافقت، فيما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وحزيران/يونيه ٢٠١٤، على المشاركة في المشاورات المتعلقة بالتحديات الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط. وعقدت خمس جولات من المشاورات المتعددة الأطراف في سويسرا بين إسرائيل وعدد من جيرانها العرب. وعلى الرغم من موقف إسرائيل الجاد، فقد رفض الجانب العربي المشاركة بطريقة بناءة، وانسحب في نهاية المطاف من هذه المشاورات، مما أدى إلى إنهائها.

وفي حين تدعي بعض الجهات الفاعلة في المنطقة أنه يمكن إنشاء هيكل أمني جديد وشامل في الشرق الأوسط دون مشاركة مباشرة مع إسرائيل، ودون الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومأمونة، ودون الحد من التوترات الإقليمية وبناء ما يلزم من الاطمئنان والثقة فيما بين الدول

الإقليمية، فإن هذا الموقف لا يمكن الدفاع عنه، وسيفشل في السعي إلى تحقيق السلامة والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

الأردن

[الأصل: بالعربية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

إن المملكة الأردنية الهاشمية تتبنى سياسة واضحة ولديها قناعة راسخة في الحث المستمر على اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الصارمة لنزع الأسلحة المحظورة والتركيز على التنمية المستدامة وتعزيز فرص السلام.

ويؤكد الأردن تأييده الصريح لجميع الجهود الدولية والإقليمية التي تهدف إلى تعددية الأطراف في نزع السلاح وعدم الانتشار.

ويرى الأردن أن تحقيق سلام شامل واستقرار في العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص لابد له من إرادة سياسية والتزام صريح من جميع الدول المعنية.

إن ما يشهده الشرق الأوسط من فوضى وعدم استقرار وفقدان للثقة يدعونا جميعاً إلى ضرورة التعاون الجاد واتخاذ كافة التدابير التي تتصف بالشمولية والشفافية في مجالات نزع السلاح.

ويرى الأردن أن موضوع نزع السلاح لا يمكن التعامل معه من قبل دولة منفردة، بل لابد من جهود إقليمية ودولية تهدف إلى تعزيز مفهوم تعددية الأطراف، حيث إن الأردن قد صادق على جميع الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وهو من المؤيدين والساعين إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

إن مصادقة الأردن على كل ما ورد بالفقرة السابقة ما هو إلا دليل واضح على التزام الأردن بالمواثيق الدولية من أجل تعزيز الأمن والسلم والاستقرار في العالم أجمع.

إن الأردن متأكد تماماً من أن إزالة الخطر النووي في منطقة الشرق الأوسط يؤدي إلى تخفيف التوتر وبناء الثقة ووقف سباق التسلح.

إن الأردن لا يصنع أسلحة الدمار الشامل ولا يتم نقل مثل هذه الأسلحة عبر أراضيه، ولكن يؤكد على حقه في الاستخدامات النووية في الأغراض السلمية وامتلاكه الأسلحة التقليدية المشروعة للدفاع عن أرضه وسيادته.

لبنان

[الأصل: بالعربية]
[٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

إن لبنان يؤكد على ما يلي:

- عدم امتلاكه أسلحة دمار شامل وأنه ضد مشروعية التهديد بهذه الأسلحة أو استخدامها؛
- التزامه بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، خاصة لجهة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتعاونه في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل، مع التعبير عن قلقه الشديد جراء عدم امتثال إسرائيل للشرعية الدولية، بسبب احتفاظها بترسانة نووية تشكل تهديداً لكل دول المنطقة وبالتالي للسلم والأمن الدوليين؛
- دعمه وترحيبه بكل المبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي بشكل عام، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتأكيده على دور الأمم المتحدة في تحقيق ذلك؛
- قيامه باستحداث قوانين وأنظمة تسمح بمراقبة التصدير والترانزيت والنقل عبر الحدود لأي نوع من أسلحة الدمار الشامل وتوابعها؛
- عدم تقديمه أية مساعدة لأي فريق يسعى إلى اقتناء أو صناعة أو حيازة أو نقل أو إعارة أو استعمال أسلحة نووية أو غيرها من الأسلحة؛
- دعمه المؤتمرات والمبادرات العربية الرامية إلى إزالة عوامل التوتر في منطقة الشرق الأوسط، خاصة لجهة إخلائها من أسلحة الدمار الشامل، ومشاركته الفعّالة في كافة اجتماعات اللجنة الفنية المعنية بإعداد مشروع معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، مع التأكيد على مخاطر أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية على السلم الدولي والأمن القومي العربي.

مدغشقر

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

لاحظت الأمم المتحدة:

- أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، بدعم من عدد من البلدان، يُعدُّ أحد التدابير الإيجابية في عملية نزع السلاح النووي.
- أن التدابير المتَّخذة من أجل نزع السلاح على الصعيد الإقليمي ساهمت في نزع السلاح على الصعيد العالمي. وأن دعم الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يُعدُّ أمرا ضروريا لصون الأمن الدولي في مجال الأسلحة النووية.

وكانت منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك قد أيدت بالفعل اعتماد معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، وفقا لإعلانها اعتبار أفريقيا منطقة لا نووية الصادر في عام ١٩٦٤. وساهم

هذا الإعلان في ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية وتشجيع التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتعزيز نزع السلاح العام والكامل وتوطيد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ولما كانت مدغشقر جزءاً من الاتحاد الأفريقي، فلا يسعها سوى تقدير الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وينبغي أن تضطلع لجان من المنطقة بوضع التفاصيل والجوانب التقنية المتعلقة بإنشاء هذه المنطقة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[١٥ آذار/مارس ٢٠١٧]

كانت المكسيك إحدى قوى الدفع الرئيسية باتجاه إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة كثيفة السكان، وهي تفتخر في هذا العام بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء تلك المنطقة. وتؤيد المكسيك إنشاء مناطق جديدة من هذا القبيل كتدبير أثبت فعاليته في تعزيز عدم الانتشار النووي. وهذا، بطبيعة الحال، يخضع لاتفاقات صريحة بين الأطراف المعنية بما يتفق مع القانون الدولي.

وترى المكسيك أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية قد ساهمت في عملية عدم انتشار الأسلحة النووية، ما دامت الدول المشاركة في هذه الاتفاقات تتعهد بألا تقوم بتطوير الأسلحة النووية أو امتلاكها أو استخدامها، وتحول دون نشر الأسلحة النووية التابعة لدول أخرى على أراضيها. وفي نهاية المطاف، وبالنسبة للمكسيك، فإن المناطق الخالية عسكريا من الأسلحة النووية ليست غاية في حد ذاتها، بل خطوة في منتصف الطريق المؤدي إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

وترى المكسيك أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط هو عنصر رئيسي في الالتزامات التي كان يرمي إلى تحقيقها الاتفاق الذي تم التوصل إليه عام ١٩٩٥ بشأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمَري الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، لأن ذلك من شأنه أن يساعد على نزع فتيل التوترات وتهيئة مناخ من السلم والأمن في المنطقة، بما يسهم في تحقيق هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية فيها.

وتعرب المكسيك عن أسفها لتأجيل المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وترى أن إلغاء المؤتمر له أثر سلبي على نظام عدم الانتشار. كما ترى المكسيك أن عدم عقد المؤتمر قد أثّر على مصداقية نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما أضر بالثقة بين الأطراف وبالتزاماتها. وتأمل المكسيك في أن يؤدي بدء دورة استعراض المعاهدة في أيار/مايو ٢٠١٧ إلى إعطاء زخم جديد للمؤتمر، وأن يحث المجتمعَ الدولي باحترام وبهمة على الإسهام في تحقيق هذا الهدف.

وستواصل المكسيك، سواء بصورة فردية أو جماعية، دعم الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وذلك من خلال اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، واللجنة الأولى للجمعية العامة، وضمن إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعيد أيضا تأكيد عرضها لتبادل خبرتها والدروس المستفادة من إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧]

تؤيد باراغواي إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وما فتئت تدعو إلى اتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع. وتعتقد باراغواي اعتقادا راسخا بأن إنشاء هذه المنطقة سوف يسهم في دعم عملية السلام في المنطقة.

ولذلك تشجع باراغواي المجتمع الدولي على مواصلة بذل الجهود والاتفاق على قرارات محددة وتدابير عملية نحو تحقيق هذا الهدف من خلال تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، وهو جزء أساسي من الالتزامات المتصلة بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى، وتنفيذ الوثائق الختامية لمؤتمَري الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ولذلك، سيواجه المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ التحدي المتمثل في اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن هذه المسألة.

وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، اجتمعت الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإبرام المعاهدة التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، وكانت بمثابة مرجعٍ سياسي وقانوني ومؤسسي بالنسبة لإنشاء مناطق أخرى مماثلة في جميع أنحاء العالم.

وفي تلك المناسبة، ومن خلال إعلان وزاري أيَّدته باراغواي، عبّرت الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن الأسف لعدم الوفاء بالاتفاق على عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وأعادت تلك الدول التأكيد على أن عقد هذا المؤتمر كان جزءاً هاماً وأساسياً من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ولذلك، فقد شجّعت الدول الأعضاء في الوكالة على أن يُعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن، بمشاركة نشطة من جميع دول الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحُرية وبدعم كامل ومشاركة تامة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. كما أعربت تلك الدول عن أسفها لأن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ قد اختتم أعماله دون اعتماد وثيقة ختامية بسبب عدم وجود توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧]

تؤكد الجمهورية العربية السورية على أن إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية في العالم يعتبر تدبيرا هاما من تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ويساهم في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويحافظ على مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وترحب الجمهورية العربية السورية بجهود الأمم المتحدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وذلك من خلال قرارات الجمعية العامة، وقرارات مجلس الأمن، وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

وحرصت الجمهورية العربية السورية على أن تكون من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨، وذلك اقتناعاً منها بأن امتلاك أي دولة في العالم للأسلحة النووية أو وصول هذه الأسلحة إلى أية جهة غير حكومية، أو إلى جماعات إرهابية، هو أمر يهدد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين. كما أكدت في جميع المحافل الدولية على استمرار تنفيذها لالتزاماتها الدولية بموجب أحكام المعاهدة التي اعتبرتها الركيزة الأساسية لمنظومة عدم الانتشار، ولتحقيق النزع الكامل للسلاح النووي، ولاعتبارها المرجعية الدولية التي تعطي الدول الأطراف الحق الثابت في الحصول على التكنولوجيا النووية لاستخدامها في مختلف التطبيقات للطاقة الذرية.

والتزاما من الجمهورية العربية السورية بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، فقد تقدمت في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٣، خلال عضويتها في مجلس الأمن، بمبادرة إلى المجلس من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، إلا أن مواقف بعض الدول النافذة في مجلس الأمن عرقلت تلك المبادرة. وقد عادت الجمهورية العربية السورية بطرح هذه المبادرة من خلال تقديم مشروع قرار في مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ووضعته باللون الأزرق، ولا زالت سوريا تنتظر تحرك مجلس الأمن لاعتماده.

إن انضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، يؤكد من جديد حرصها على إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي في الشرق الأوسط، ويدحض الذرائع الإسرائيلية بمخاطر امتلاك بعض الدول العربية لأسلحة أخرى، للتهرب من إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية على أن الطريق الوحيد إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ودرء خطر انتشار الأسلحة النووية هو بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي، وإخضاع جميع نشاطاتها النووية إلى اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما تؤكد الجمهورية العربية السورية على قلقها البالغ إزاء العقبات التي تضعها إسرائيل أمام جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، فهي ما تزال ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي وترفض إخضاع جميع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مخالفة بذلك جميع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، وبالأخص قرار المجلس ٤٨٧ (١٩٨١)، وقرارات الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة المحافظة على ما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، الذي أقرّ بأن قرار

عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط سيبقى ساريا إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته، وأقرّ أيضا بأن هذا القرار يشكل عنصرا أساسيا من نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥.

وتُذكّر الجمهورية العربية السورية مجدداً بأن قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى الذي اتُّخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، لم يكن ممكناً لولا الصفقة التي اعتمدت آنذاك والتي تعهدت بموجبها الدول النووية بالنظر في ما يقلق العديد من الدول الأطراف في منطقة الشرق الأوسط، ومنها ضرورة الضغط على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها للضمانات الشاملة دون شرط وبدون مزيد من الإبطاء، والتخلص من جميع القدرات النووية العسكرية الموجودة لديها الخارجة عن أي رقابة دولية، وذلك تمهيداً لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وإذ تعبّر الجمهورية العربية السورية عن أسفها لفشل انعقاد المؤتمر الدولي عام ٢٠١٢ الذي أقرته الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ والذي كان من المقرر أن تحضره جميع دول الشرق الأوسط والمتعلق بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، ترفض في الوقت ذاته كافة الذرائع المقدمة من قبل الولايات المتحدة، بصفتها دولة وديعة للمعاهدة وأحد العاقدين لمؤتمر عام ٢٠١٢، التي تسببت في إفشال عقد المؤتمر، وتؤكد مرة أخرى على مسؤولية مجلس الأمن المتمثلة في ضرورة الضغط على إسرائيل من أجل إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، خاصة وأن الدول الوديعة للمعاهدة تتمتع بالعضوية الدائمة لمجلس الأمن، ومن أجل إلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإزالة ترسانتها النووية ووسائل إيصالها، وبالتالي إخضاع جميع نشاطاتها النووية إلى اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١).

وتؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة تعهد الدول النووية، بموجب التزامها بأحكام المادة الأولى من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ألا تنقل إلى إسرائيل أي أسلحة نووية أو أي أجهزة نووية متفجرة، أو أي سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على أسلحة أو أجهزة من هذا القبيل، وبألاّ تقوم إطلاقاً بمساعدتها أو تشجيعها أو تحفيزها على صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو على اقتنائها أو على اكتساب السيطرة عليها بأي طريقة أخرى.

وفي هذا السياق، تؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة عدم الربط بأي شكل من الأشكال بين مسألة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وعملية السلام في المنطقة. كما تذكّر مجدداً بأن أية إشارة لتحديد دول منطقة الشرق الأوسط لهذا الغرض، لا تشكل بأي شكل من الأشكال تعريفاً للمنطقة.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية مرة أخرى استعدادها للتعاون مع الأمين العام في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

أوكرانيا عضو في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٩٤ كدولة غير نووية. وما برحت أوكرانيا خلال ٢٣ عاما من عضويتها في المعاهدة تفي بالتزاماتها وفقا لأحكام هذا الصك القانوني الدولي. وعلاوة على ذلك، تواصل أوكرانيا التعهد بالالتزامات الإضافية في إطار مؤتمرات قمة الأمن النووي وتنفذها بكفاءة. وبالإضافة إلى القضاء على جميع الأسلحة النووية، رفضت أوكرانيا على وجه الخصوص استخدام اليورانيوم العالي التخصيب وأزالت جميع مخزوناته من أراضيها.

وإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية أمر يعزز السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي، ويوطد نظام عدم الانتشار النووي، ويسهم في بلوغ أهداف نزع السلاح النووي. وتشدد أوكرانيا على أهمية إنشاء مناطق خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، حيثما لا توجد. وأعادت أوكرانيا تأكيد موقفها في مناسبات عديدة، بما في ذلك على مستوى سياسي رفيع في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. والنهج التوافقي هو أفضل طريقة لإحراز تقدم نحو تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠. ويؤسفنا أن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط لم ينعقد بعد.

رابعا – الردّ الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددًا التزامه القوي بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، على النحو المبين في قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وقد تم إعادة تأكيد ذلك في إعلان برشلونة عام ١٩٩٥ الذي التزم بموجبه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى جانب جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالسعي إلى إنشاء ”منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال“. ويرى الاتحاد الأوروبي أن قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط سارٍ إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته، تمشيا مع خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

وفي حين يأسف الاتحاد الأوروبي لعدم عقد مؤتمر هلسنكي لعام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، يرى مع ذلك أن الحوار وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة هو السبيل المستدام الوحيد للاتفاق على ترتيبات لعقد مؤتمر هادف، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتوصل هذه الدول إليها بحرّية، على نحو ما تقرر في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

وقد أعرب الاتحاد الأوروبي باستمرار عن استعداده للمساعدة في العملية التي تفضي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونظم الاتحاد الأوروبي ندوتين من أجل تيسير الحوار بين دول المنطقة والمضي قدما بالعملية، في عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٢ على التوالي. وبالمثل، وقبل انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، عقد الاتحاد الأوروبي في بروكسل في حزيران/يونيه ٢٠١٤ حلقة عمل لبناء القدرات لفائدة دبلوماسيين من الشرق الأوسط دعما لمؤتمر هلسنكي. ونلاحظ بارتياح أن كلا من منظمَيْ الاجتماعات ومبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بشؤون عدم الانتشار ونزع السلاح اجتمعوا على نحو منفصل مع فريق الحكماء المعني بالمسائل المتعلقة بمنع التسلح وعدم الانتشار والتابع لجامعة الدول العربية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، لاستكشاف الطريقة التي يمكن بها إعادة بدء العملية من جديد، وأنهم سيواصلون العمل مع جميع الدول في المنطقة.

وما زال الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية إلى القيام بذلك والتقيد بها وإلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإلى أن تبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاق ضمانات شاملة والبروتوكول الإضافي وأن تبرم معها، حسب الاقتضاء، بروتوكولاً معدلاً للكميات الصغيرة. ومن شأن الانضمام إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية أيضا أن يسهم في بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، وهو أمر ضروري من أجل إحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.